COFI/2009/7

A

December 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثامنة والعشرون

روما، إيطاليا، 2 – 6 مارس/آذار 2009

تأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة: نحو الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية

مقدمة

1– تعتمد محتويات هذه الوثيقة بدرجة كبيرة على العروض وبيانات حلقة النقاش ومجموعة العمل في المؤتمر العالمي المعني بالمصايد الصغيرة الحجم – تأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة: نحو الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية، المعقود في 13–17 أكتوبر/تشرين الأول 2008. وقد عُقد المؤتمر استجابة لطلب الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك بأن تعقد منظمة الأغذية والزراعة مؤتمراً دولياً على نطاق واسع يركّز بشكل خاص على المصايد الصغيرة الحجم.

2– وشاركت المنظمة وحكومة تايلند الملكية في رعاية المؤتمر الذي عُقد بالتعاون مع مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا ومركز الأسماك العالمي. وقد دعمت عدة وكالات مانحة هذا المؤتمر مالياً.

3– وحضر المؤتمر أكثر من 280 مشاركاً من 65 بلداً يمثلون عمال الصيد، ومديري المصايد، والأكاديميين، والمسؤولين الحكوميين، وممثلي الرابطات المهنية، والمنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين والإقليميين في التنمية، والوكالات.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K3984/A

4– وغطى المؤتمر طائفة واسعة من القضايا من بينها التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع وقضايا حقوق الإنسان. وتركز اهتمام المؤتمر بشكل خاص على تأمين حق صيادي المصايد الصغيرة الحجم ومجتمعات الصيد والسكان الأصليين في الوصول إلى الموارد السمكية الساحلية والداخلية التي تعينهم في معيشتهم، وحقهم في استخدام هذه الموارد.

وكانت المواضع الرئيسية للمؤتمر:

- تأمين حقوق استخدام الموارد المستدامة والوصول إليها
- تأمين منافع ما بعد الحصاد
- تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان

5– وقد سبق كل موضوع ثلاثة عروض في جلسات عامة وبيانات عن حلقة النقاش التي ضمت مشاركين من مختلف فئات أصحاب الشأن. وأجريت بعد ذلك مناقشات متعمقة لجوانب محددة من هذه المواضيع في مجموعة العمل.

6– وعُقدت حلقة عمل تحضيرية للمجتمع المدني في الفترة 11–13 أكتوبر/تشرين الأول 2008 لمنظمات المجتمع المدني وممثلي عمال الصيد. وصدر عن هذه الحلقة بيان شامل عُرض على المؤتمر ويستنسخ في التقرير الكامل للمؤتمر.

عرض عام

7– ركز المؤتمر من جديد على القول بأن المصايد الصغيرة الحجم لم تحقق بعد قدرتها بصورة كاملة للمساهمة بدرجة كبيرة في التنمية المستدامة وبلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وفي كثير من البلدان النامية، تسهم المصايد الصغيرة الحجم بصورة مباشرة في الأمن الغذائي وتأمين سُبل المعيشة، وفي التغذية المتوازنة، وتخفيف الفقر، وتكوين الثروة، وفي حصائل النقد الأجنبي وفى التنمية الريفية.

8– وتشير آخر التقديرات إلى أنّ المصايد الصغيرة الحجم تسهم بأكثر من نصف المصيد من المصايد البحرية والداخلية، ويستخدم كله تقريباً في الاستهلاك البشري المباشر. ويعمل في هذه المصايد أكثر من 90 في المائة من الصيادين في العالم البالغ عددهم نحو 28 مليوناً، وهي تدعم قرابة 84 مليوناً آخرين من السكان الذين يعملون في وظائف ترتبط بتجهيز الأسماك وتوزيعها وتسويقها. ونصف العاملين تقريباً في المصايد الصغيرة الحجم من النساء. وأهمية قطاع المصايد الصغيرة الحجم لها أبعاد عالمية. وتنوعها في الثقافة والتقاليد يشكّل جانباً من التراث البشري.

9– وعلى الرغم من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية للمصايد الصغيرة الحجم وقيمتها المجتمعية والحضرية، فإن مجتمعاتها غالباً ما تواجه ظروف معيشة وظروف عمل خطرة ومعرضة. وهناك عدة عوامل تسهم في هذه الظروف، من بينها الحقوق غير المأمونة في الأراضي وفي الموارد السمكية، وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية

وشبكات السلامة الاجتماعية أو غياب هذه الخدمات والشبكات، والتعرض للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والاستبعاد من العمليات الإنمائية الأوسع بسبب ضعف الهياكل التنظيمية وضعف التمثيل والمشاركة في صنع القرار.

10- ويواجه المنتجون والمجهزون والمسوقون في المصايد الصغيرة الحجم قيوداً مختلفة في تحقيق منافع من العولمة بما في ذلك توسيع التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية. وتشمل هذه القيود عدم كفاية الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية، ونقص الدراية الفنية، وعدم القدرة على استخدام مصيدهم بصورة أفضل وإضافة قيمة له، وعلى تلبية المطالب المتزايدة للشروط الصحية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب تدهور الموارد السمكية، وفقدان الموائل الساحلية، والنزاعات بين المستخدمين داخل قطاع المصايد وخارجه على حد سواء.

11- وأحاط المؤتمر علماً بعدد من **المبادرات والبرامج الإقليمية** التي تهدف إلى بناء القدرة البشرية على الأخذ بالإدارة المشتركة وتشجع مشاركة صغار الصيادين في صنع القرار وإدارة مواردهم.

12- ولم يصدر المؤتمر بياناً جماعيا ولكن حدد عدة طرق حاسمة للتحرك نحو المستقبل في تأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة التي تجمع بين التنمية المجتمعية والثقافية والاقتصادية، وتتناول المسائل المتعلقة بحقوق الوصول والاستخدام التي تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان، وتعترف بحقوق السكان الأصليين. وأكد المؤتمر من جديد أنّ حقوق الإنسان تُعد حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة.

مواضيع المؤتمر

الموضوع 1: تأمين حقوق استخدام الموارد المستدامة والوصول إليها

13- هناك تحديات كبيرة أمام **استخدام الموارد المستدامة** في المصايد الصغيرة الحجم غالباً ما يصعب التصدي لها بصورة ملائمة بطرق الإدارة المعتادة المستخدمة في المصايد التجارية الكبيرة. وغالباً ما تشمل الصعوبات، على سبيل المثال، مواقع التداول المتباعدة، وطبيعة الموارد المتعددة الأنواع، والموارد السمكية المشتركة مع مجتمعات وقطاعات أخرى؛ وصعوبات أخرى. وفي المصايد الداخلية والساحلية، غالباً ما تكون الآثار الخارجية على الموارد أكبر من تلك الناتجة عن المصايد ذاتها. وفي هذه الظروف، يصعب عادة تحقيق الإدارة الاستباقية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد. وبدلاً من ذلك، تقترح النُهج الحالية التركيز ببساطة على المحافظة على حيوية الموارد وتعزيز صمود المجتمعات المعتمدة عليها عن طريق نهج مرن للإدارة مع مساهمة كبيرة من المعارف والممارسات التقليدية لمستخدمي الموارد. غير أنّ مستوى الحيطة الذي يتطلبه مثل هذا النهج يعني احتمال فقدان المنافع المحتملة. ولهذا ينبغي أن يُنظر إلى هذا النهج على أنه أدنى مستوى ضروري للإدارة. وينبغي أن يكون الحل الطويل الأجل هو الحدّ من حالات عدم اليقين قدر المستطاع لتمكين الإدارة المشتركة الاستباقية والحازمة بهدف تحقيق المنفعة المثلى المستدامة. وتُعد المشاركة الكاملة للصيادين وأصحاب الشأن الآخرين أساسية في كلا النهجين.

14- ونظراً لأنّ المصايد الصغيرة الحجم لا تزال تعتبر مصدر العمل، كملجأ أخير، في حالات كثيرة، فإنه يلزم بحث حقوق الوصول والاستخدام ضمن سياق إنمائي أوسع. وبالنسبة لكثير من مجتمعات الصيد، تتمثل أولويات سُبل المعيشة في الحصول على مياه نظيفة، وعلى خدمات صحية وتعليمية أساسية، وتدابير للسلامة الاجتماعية. وغالباً ما يأتي التوجيه الأفضل للموارد السمكية في المرتبة الثانية بالنسبة لتلبية هذه الاحتياجات الفورية لسُبل المعيشة.

15- ويُعد التنوع الاقتصادي حيوياً لتخفيف الضغط عن الموارد السمكية المحدودة، والحفاظ على **سُبل المعيشة**، والحدّ من التعرض والفقر. ويلزم أن تعود حقوق الصيد بالفائدة على السكان الحقيقيين بمن فيهم الصيادون المهاجرون الذين غالباً ما يتم تهميشهم في الهياكل الديمقراطية لصنع القرار باعتبارهم مقيمين مؤقتين أو جدداً.

16- وكان هناك اعتراف بضرورة التصدي **لإدارة المصايد** في سياق الإدارة بشكل عام. فمبادئ الإدارة الرشيدة، بما في ذلك التشاور والمشاركة، والشفافية والمساءلة، تُعد ضرورية لضمان إطلاع أصحاب الشأن ومساندة تدابير السياسة والإدارة. ويلزم تعزيز السياسات بأهداف واضحة ومحددة ومتسقة ينبغي تقاسمها والموافقة عليها وفهمها.

17- وعند إقامة المؤسسات التي تشجع الإدارة الرشيدة، يلزم تحديد دور مختلف العناصر الفاعلة. فقد أُقترح على سبيل المثال أنه ينبغي أن تركز الحكومات في المقام الأول على تهيئة بيئة تمكينية وينبغي تفويض سلطة تنفيذ السياسات لأصحاب الشأن المحليين، بناءً على الاعتراف بأنّ الإدارة الفعّالة لا يمكن أن تتحقق عادة على نطاق وطني.

18- وغالباً ما تستند **حقوق الأصول** العرفية إلى معايير مجتمعية وثقافية وتكون لها قواعدها القانونية والأخلاقية المحددة داخل كل إقليم أو بلد. وهناك قلق رئيسي من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى عدم القدرة على الوصول إلى مناطق الصيد التقليدية، بما في ذلك إنشاء مناطق محمية، والسياحة، وتنمية الأحياء المائية، والبنية التحتية.

19- وأُغرب عن القلق أيضاً إزاء سياسات الإدارة الحالية التي تهتم عادة بالإنتاج الصناعي الكبير الحجم على حساب المصايد الصغيرة الحجم. وكانت هناك إشارة خاصة إلى الحالات المختلفة التي أثرت فيها نظم حصص الصيد القابلة للتحويل بصورة سلبية على فرص الصيد بالنسبة لصغار الصيادين. وفي هذا الصدد، أشير إلى أهمية مراعاة نصوص المادة 6-18 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

20- ودائماً ما تطبق حقوق الأصول العرفية والاستحقاقات بصورة غير متكافئة على النساء. ولهذا قد يتعين تغيير الممارسات التقليدية الراسخة لإزالة الفوارق بين الجنسين. وفي حالة التطبيق الهزيل فإن حقوق الصيد المخصصة بصورة متكافئة ربما لا تحقق هي الأخرى أي منافع لصغار الصيادين.

21- وقيل أنّ **سُبل معيشة الصيادين وثقافاتهم** لا تلقى الاعتراف والتقدير بصورة كافية. وليست مجتمعات صغار الصيادين فقيرة بطبيعتها، ولكن عملية التحديث عملت على تقليص القيم وسُبل المعيشة التقليدية بما في ذلك الممارسات

العرفية فيما يتعلق بتخصيص منافع الموارد وتقاسمها. فالقيم الثقافية التقليدية، وممارسات الإدارة الشاملة، بما في ذلك مفاهيم من قبيل حرمة الموارد، لا تترجم بسهولة إلى قيمة نقدية أو تطوع ضمن سياسات الإدارة الحديثة.

22- وتتطلب **الإدارة المحلية المستدامة** للموارد السمكية الصغيرة الحجم شروطاً قانونية وعملية وقائمة على المجتمع دعماً للإدارة اللامركزية والمشتركة. وقد اقترح ضرورة أن تدعم التشريعات والسياسات: (1) تمكين مجتمع الصيادين من صياغة قوانين ولوائح فرعية؛ (2) والاعتراف القانوني بالمؤسسات والهياكل المحلية؛ (3) وانتقال سلطة الإنفاذ إلى الهياكل المجتمعية؛ (4) والاعتراف القانوني بمواقع التفريغ ومناطق الصيد المحددة؛ (5) والاعتراف القانوني بدور المرأة والعمال الآخرين الموجودين على السواحل. ويتمثل التحدي الرئيسي في تزويد مجتمعات الصيادين ومؤسسات الصيد بالقدرة على المشاركة الفعّالة وعلى قدم المساواة في شراكة مع الحكومة.

23- وهناك **روابط قوية** عادة بين المصايد الصغيرة الحجم وقطاعات أخرى من بينها السياحة، والزراعة، والطاقة، والصناعة، والبنية التحتية. فالسياحة يمكن أن تؤدى إلى تشريد صغار الصيادين. ومشاريع القوى المائية تغير من هيدرولوجية الأنهار ويمكن أن تسبب آثاراً سلبية على إنتاجية المصايد واستدامتها. كما أنّ استخدام الكيماويات في الزراعة يمكن أن يكون له أثر معاكس على المصايد الصغيرة الحجم ويحد من تربية الأسماك القائمة على زراعة الأرز على سبيل المثال.

24- ولتحقيق الاستفادة القصوى من أوجه التآزر بين القطاعات والتخفيف من الآثار السلبية، يلزم اتخاذ إجراءات من أجل: (1) تحسين قيمة المساهمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وزيادة وعى مقرري السياسات والعديد من أصحاب الشأن بأهميتها؛ (2) صياغة سياسات متسقة من أجل الاستثمارات المتكاملة والمتعددة القطاعات ومن أجل التنمية، مع مراعاة أوجه الترابط الحالية؛ (3) بناء قدرة أصحاب الشأن على المشاركة في المناقشات حول السياسات؛ (4) تمكين استراتيجيات الاتصال الملائمة على كافة المستويات.

25- وتعد **المناطق البحرية المحمية** أدوات للمحافظة على التنوع البيولوجي ولإدارة المصايد على حد سواء. وتقع كثير من المناطق المحمية في مناطق ساحلية تتداخل مع مناطق الصيد الخاصة بصغار الصيادين. وعلى أحد طرفي السلسلة، يمكن لمجتمعات الصيادين تحديد المناطق البحرية المحمية وإدارتها. وفي هذه الحالات، قد تتطلب الإجراءات التشاركية الكثير من الوقت، غير أنّ هذه المناطق المحمية تعتبرها هذه المجتمعات أدوات لتأمين حقوقهم في استخدام الموارد أيضاً في مواجهة الآثار الضارة للمصايد الكبيرة الحجم وتربية الأحياء المائية. وعلى الطرف الآخر من السلسلة، يمكن إقامة المناطق البحرية المحمية من خلال عملية تبدأ من أعلى إلى أسفل تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية البيئية الدولية الكبيرة دون التشاور مع المجتمع المحلي. وفي هذه الحالات، لا تعود هذه المناطق المحمية بالفائدة على مجتمعات الصيادين المحليين على الرغم من أنها قد تفيد السياحة. ويشار إلى أن حلقة العمل التحضيرية للمجتمع المحلي طالبت بمشاركة ملزمة من جانب المجتمعات المحلية والسكان الأصليين وصغار الصيادين في تصميم المناطق البحرية المحمية وإقامتها وإدارتها.

26- ويمكن أن يتحقق **تشجيع التكنولوجيات والممارسات الملائمة والموفرة للطاقة** عن طريق زيادة أساليب كفاءة استخدام الوقود، واستخدام الموارد المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والتوربينية الريحية، والموجية) وأنواع الوقود البديلة. ويمكن أن يتحقق توفير الطاقة أيضاً عن طريق تعظيم المصيد في كل جهد من خلال إعادة بناء الأرصدة المستغلة استغلالاً مفرطاً؛ والتحديد الأفضل للأرصدة السمكية من حيث المكان والزمان؛ والاختيار المحسن لمعدات الصيد للحدّ من الصيد العرضي؛ ومعدات الملاحة الحديثة (أي النظام العالمي لتحديد المواقع)، واستخدام قوارب النقل.

الموضوع 2: تأمين منافع ما بعد الحصاد

27- تظهر **منافع ما بعد الحصاد** بطرق مختلفة من بينها زيادة الدخول، وتحسين الصحة، والأمن الغذائي الأفضل، والاستخدام المستدام للموارد، والحدّ من التعرض للفقر، وتحسين سُبل المعيشة المستدامة في مجتمعات الصيد. وتشمل المجالات التي يمكن أن تُلتمس فيها أكبر المنافع بعد الحصاد **تخفيض الفاقد السمكي بعد الحصاد** عن طريق تكنولوجيات وممارسات محسنة بعد الحصاد، وتطوير البنية التحتية، وإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق المجدية والتجارة. وتُعد المتطلبات الصحية المتزايدة للوصول إلى الأسواق الدولية مصدر قلق لكثير من صغار المجهزين والتجار.

28- وتشكل المرأة نسبة مرتفعة من أولئك الذين ينشطون في قطاع ما بعد الحصاد. ويعد **تمكين المرأة** وزياد دخلها من أفضل الممارسات المعترف بها للتصدي للفقر لدى الأسر. فلا تزال النساء والفتيات الشابات يواجهن التهميش والتفرقة في أماكن عملهم. وهن بحاجة عاجلة إلى بدائل أفضل للأساليب الاستغلالية والمهينة ولأخطار الإصابة بمرض الإيدز.

29- وهناك قلق من أن تطورات ما بعد الحصاد التي تعمل على توسيع الأسواق والتجارة الخارجية يمكن أن تكون لها تداعيات سلبية على الحياة والعادات المحلية بما في ذلك التنوع الثقافي، والتنمية الاجتماعية، والتنوع البيولوجي. وينبغي ألا تصبح التدابير الخاصة بتشجيع النمو الاقتصادي سبباً في ظهور فوارق اقتصادية واجتماعية نظراً لأن هذه الفوارق تنطوي على خطر تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية وأنشطتها التقليدية. وفي حين تسهم **التجارة الدولية** بشكل عام في النمو الاقتصادي، هناك خطر من أن تؤدي التجارة غير المتكافئة وغير المستدامة إلى مستويات فقر أعلى وإلى انخفاض الأمن الغذائي. وكان هناك اعتراف بأن **الإدارة الفعّالة للمصايد** ضرورية لتحقيق منافع مستدامة من توسيع التجارة والأسواق.

30- ويمكن أن تتوسع **التجارة الإقليمية** وتحقق منافع كبيرة للمنتجين والمستهلكين على السواء إذا أزيلت العوائق التي لا تزال سائدة في أقاليم كثيرة بما في ذلك رداءة الطرق. وتعدد نقاط التفتيش، وإجراءات الجمارك البطيئة، والممارسات الفاسدة.

31- وكان هناك مثال من بحيرة فيكتوريا أظهر كيف استطاع صغار الصيادين تأمين المزيد من منافع ما بعد الحصاد. وفي حين أن جميع أنواع الصيد يقوم بها صغار الصيادين، تهتم المصالح التجارية الكبيرة بتجهيز الأسماك التي توجه إلى أسواق التصدير. وقد استثمرت الحكومات المعنية أموالاً في البنية التحتية الصحية لاسيما في مواقع تفريغ الأسماك بمختبرات الفحص لاستيفاء الشروط الصارمة لمعايير الصحة ولضمان جودة المنتجات السمكية وسلامتها.

32- وتناولت **مناقشات مجموعة العمل** عن موضوع ما بعد الحصاد مختلف القضايا الحرجة لضمان أن تعود المنافع بصورة متكافئة ومستدامة إلى مجتمعات المصايد الصغيرة الحجم، والمساعدة على تمكين المرأة.

33- وكانت هناك آراء متباينة حول استصواب وفوائد إصدار الشهادات والتوسيم الايكولوجي. فقد رأى البعض أنها فرصة لتأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة ورأى البعض الآخر أنها تمثل خطراً. ويلزم إجراء فحص دقيق لمزايا الأنواع المختلفة من إصدار الشهادات وإجراءات التوسيم الأيكولوجي فيما يتعلق بمصايد معينة صغير الحجم وقدرتها على تحقيق منافع من الوصول إلى الأسواق الدولية. وفيما يتعلق بالبيان الذي وضعته منظمات المجتمع المدني في المؤتمر والذي يرفض إجراءات التوسيم الإيكولوجي، كان هناك تأكيد على أن كثيراً من عمال المصايد ومنظماتهم ليسوا ضد إجراءات وضع البيانات أو الأوصاف في مجالات معينة تحدد المصايد المستدامة اجتماعياً وإيكولوجياً. وكان هناك اعتراف بأنه بينما لا ترغب المصايد الصغيرة الحجم جميعها في الوصول إلى الأسواق الدولية، فإن تلك التي ترغب في أن تصبح مرخصة وتأخذ بإجراءات وضع البيانات الإيكولوجية تواجه طائفة من التحديات. وتشمل هذه التحديات التعقيدات المرتبطة بالامتثال لمعايير المخططات، ودفع تكاليف الترخيص، وتنظيم نفسها للاستفادة من الوصول إلى الأسواق والمشاريع الكبيرة لتجارة التجزئة، واقتصادات الحجم في مجال الصيد، وضمان ألا تتسبب الأسواق المتسعة والأسعار الأفضل في مستويات غير مستدامة من الحصاد السمكي.

34- ويلزم أن تحظى **أدوار المرأة في أنشطة ما بعد الحصاد** ومساهماتها الاجتماعية والاقتصادية باعتراف أكبر وأن يحدد وضعها بصورة أفضل (كتاجرات ومجهزات للأسماك وغير ذلك). وكان هناك تأكيد على ضرورة وجود بيانات وإحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس. ونظراً لأنّ المصايد الصغيرة الحجم أصبحت ذات طابع تجاري متزايد وتتجه نحو تحقيق العائد النقدي، فقد اتسع دور المرأة وواجباتها ومساهماتها بدرجة كبيرة في كثير من المناطق. فتاجرات الأسماك يشكلن مصدراً هاماً للائتمان ورحلات الصيد السابقة للتمويل. وفضلاً عن هذا، غالباً ما تكون شريكة في عمليات الصيد، وهي مسؤولية لا تزال غير مرئية في أغلب الأحوال. والدخل الذي تحققه المرأة من أنشطة ما بعد الحصاد يسهم عادة بنصيب كبير في الدخل المنزلي (فمثلاً تشير دراسة أجريت في غينيا إلى رقم يصل إلى 80 في المائة). وأصبح دور المرأة كعاملة في مصانع التجهيز مهماً بشكل متزايد وينبغي تشجيعها على تأكيد حقها في التنظيم النقابي. وظروف عمل المرأة في هذه المصانع بحاجة إلى توثيق أفضل وإدانة الاعتداءات.

35- وينبغي أن ينعكس عمل المرأة بعد الحصاد ومساهمتها في رفاه الأسرة، وفي إمدادات الأغذية المحلية والنمو الاقتصادي الوطني بصورة ملائمة في سياسات الحكومة. وعلى سبيل المثال، فإن المرأة بحاجة، كحد أدنى، إلى فرص

متساوية في الحصول على الائتمانات وخدمات التمويل الصغير مثل الرجل. وهي بحاجة أيضاً إلى مخصصات متكافئة لممارسة حقوقها في مصايد الأسماك وفي الموارد الطبيعية الأخرى مثل الأراضي الزراعية.

36- وفي حين يمكن أن يكون لكلمة "**التعاونيات**" معنى سلبي لأسباب تاريخية، فإنه من المتفق عليه بشكل عام أن التعاونيات يمكن أن تحسن من صمود واستقرار مجتمعات الصيد. فيمكن أن تزيد من القوة التفاوضية للصيادين حول الأسعار أمام الوسطاء، وتساعد على استقرار الأسواق، وتحسن ممارسات ومرافق ما بعد الحصاد، وتساعد في لوجستيات التسويق ومعلومات السوق. وتستطيع التعاونيات تشجيع مستويات أعلى للمنافسة السوقية عن طريق وضع نظم للمزادات، والمساعدة بالمعلومات السوقية، وشراء اللوازم، والاستثمار حسب الاقتضاء في هياكل تعاونية مشتركة مثل مصانع الثلج ومرافق التجهيز.

37- ونظراً لأنّ حجم الحصاد السمكي يحدد حجم أنشطة ما بعد الحصاد، فإنه توجد **صلات قوية بين إدارة المصايد وقطاع ما بعد الحصاد**. ولهذا من الضروري إدماج سياسات ما بعد الحصاد في خطط إدارة المصايد. وينبغي لإضافة الجودة وتحسين العائدات من الصيد أن تصبح حافزاً للالتزام بتدابير إدارة المصايد وألا تكون حافزاً للإفراط في الصيد. وفي بعض الحالات، اعترفت الأسواق بأهمية اختيار معدات وتقنيات الصيد التي يمكن أن تؤدى إلى امتثال أفضل لتدابير إدارة المصايد.

الموضوع 3: تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان

38- نظراً للتوافق الدولي على ضمان **حقوق الإنسان** للجميع، فإنّ اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتحسين حياة وسُبل معيشة مجتمعات الصيد ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه مسألة اختيار وإنما على أنه التزام. فإن هذا من شأنه أن يوفر أساساً قوياً لكي يتقدم المواطنون بمطالب لدولهم، وأن يحاسبوا دولهم على واجباتها. وعلى مستوى أساسي، فإنّ هذا يتطلب تعزيز قدرة أصحاب الحقوق – وهي مجتمعات الصيد في هذه الحالة – على أن يدركوا حقوقهم بصورة فعّالة ويطالبوا بها ويمارسوها، وقدرة أصحاب الواجبات على الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

39- ويتطلب **تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعات المصايد الصغيرة الحجم** أساساً تنفيذ أحكام توجد بالفعل في التشريعات والاتفاقات الدولية، وخاصة إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية لعام 1986، وتوجد في القانون العرفي أيضاً. وبالنسبة للمصايد الصغيرة الحجم تُعد نظم الوصول والإدارة القائمة على التنظيمات المجتمعية عادة أنسب من الحقوق الخاصة، التي غالباً ما تكون هدفاً لنوع أكثر انتشاراً لإدارة المصايد "على أساس الحقوق". وتلزم طائفة واسعة من الحقوق، من بينها تأمين حق المرأة في المشاركة بصورة كاملة في المصايد. ويعتبر تأمين المشاركة في المصايد والإدارة الساحلية خطوة حاسمة.

40- واستخدام الإطار القانوني القائم الذي يدعم **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** يوفر وسيلة فعّالة ذاتياً لتوجيه إجراءات الاستثمار والتنمية نحو تأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة. وبذلك فإنه يوائم بين ما تسميه تحليلات قطاع مصايد الأسماك "النهج القائم على الحقوق" وبين نفس المصطلح الذي يستخدمه أولئك المعنيون بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

41- واستثمارات التنمية التي تركز بصورة محدودة على إصلاح الملكية المائية لن تحقق الدعم الفعّال للصيادين الذين يعيشون حياة غير مأمونة ولا يدركون أنّ انخفاض الأرصدة السمكية وانهيارها المحتمل هو أكبر خطر مباشر يهدد رفاههم. ويلزم جدول أعمال للتنمية الاجتماعية الأوسع يستند إلى إطار حقوق الإنسان وتدعمه شراكات عبر القطاعات مع الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية والثنائية.

42- وعُرض مثال على المؤتمر يبين كيف أنّ السكان الأصليين من منطقة ساميز الساحلية في شمال النرويج ظلوا لأكثر من مائة عام يخوضون كفاحاً مستمراً لحماية مناطق صيدهم التقليدية والعرفية، وحقهم في الصيد. ولم يتم التصدي بصورة ملائمة لهذه المسألة إلاّ في عام 2008 عندما أعلنت هيئة رفيعة المستوى معنية بالمصايد الساحلية أنه ينبغي مراعاة الانتفاع التاريخي والقانون الدولي المتعلق بشعوب الأقليات والشعوب الأصلية في نظام إدارة المصايد النرويجية. ومن المتوقع قريباً حدوث تغيير في القانون ينص على أنّ من حق كل فرد في منطقة ساميز أن يصيد ما يكفيه لتوفير حياة كريمة لأسرته دون أن يتعين عليه شراء أي حصة.

43- وأكد فريق أصحاب الشأن العديدين المعني بهذا الموضوع ضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز بين الجنسين وتوجيه اهتمام خاص إلى تأمين حقوق المرأة التي تشكل نصف القوى العاملة في المصايد وتسهم بدرجة كبيرة في رفاه الأسرة.

44- وأُعرب عن رأي يقول إنه ليس هناك ما يدعو للقلق فيما يتعلق بمصير وحقوق مجتمعات المصايد الصغيرة الحجم في العالم الغربي. ونظراً للبعد العالمي لقضايا الحقوق التي تواجه هذه المجتمعات، كان هناك نداء يطالب بإصدار إعلان دولي مماثل لإعلان الأمم المتحدة لعام 2007 بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ونظراً لأنّ تحقيق ذلك قد يستغرق عدة سنوات بل وعدة عقود، فإنه يلزم التطبيق الكامل لأحكام المعاهدات الدولية القائمة والملزمة للدول. وفي هذا الصدد، أشير على سبيل المثال إلى المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلاهما ينص على ما يلي: "تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها، وتملك بمقتضى هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي." وأُقترح أيضاً أنّ تتحمل وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، مسؤولية خاصة عن ضمان قيام الدول بالوفاء بالتزاماتها الدولية.

45- وكان الاستنتاج الرئيسي لحلقة النقاش هو أنه بوضع حقوق الإنسان على جدول أعمال المصايد، يكون المؤتمر قد اتخذ بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلى وجه التحديد، فإنّ التوفيق بين حقوق الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية ينبغي أن يكون مجالاً رئيسياً للعمل في المصايد في المستقبل.

46- وركزت **مناقشات مجموعة العمل** على الجوانب الحاسمة لتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتطبيق نهج حقوق الإنسان على المصايد الصغيرة الحجم. وكان الشاغل الرئيسي يتمثل في الجهل بمبادئ حقوق الإنسان على مختلف المستويات وعدم كفاية تدفق المعلومات بين الحكومة ومجتمعات الصيد. وأُشير إلى الصلات بين الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان كما في حالة عمالة الأطفال. وفي حين تُعد مبادئ حقوق الإنسان عالمية، فإن نُهج التنفيذ يلزم أن تعبر عن الظروف الخاصة للبلدان. وأُشير إلى العلاقة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع مثل الأهمية الخاصة للحقوق الجماعية في الموارد السمكية.

47- وتتمثل المسألة ذات الأولوية في حماية **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان للمرأة** – المرأة كعضو في المجتمع، أو كعاملة لحسابها، أو كعاملة بأجر أو بدون أجر. وكان هناك تأكيد على أهمية حشد وتنظيم المرأة في جماعات. فالتنظيم والحشد هما السبيل لتمكين المرأة من رفع طلباتها إلى الدولة وضمان حريتها وحقوقها الكاملة. ووجود هيكل تنظيمي قوى يمكن أن يسهل اعتراف الحكومات بالمنظمات النسائية ويمكّن المرأة من المطالبة بحقها في المشاركة في صنع القرار. وتستفيد المنظمات عموماً من تشكيلها بصورة قانونية.

48- ويلزم أن يكون لدى الجماعات النسائية رؤية أو مهمة واضحة وفهم أفضل لأهدافها وغاياتها لأغراض الدعوة والاتصال. وتستطيع الجماعات النسائية في المصايد الاستفادة من الربط الشبكي وإقامة تحالفات مع الجماعات النسائية في مختلف القطاعات والاستفادة منها لتحديد الاستراتيجيات الرئيسية مثل الإبلاغ عن الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 واتفاقية العمل في صيد الأسماك.

49- ويلزم النظر إلى حقوق المرأة في السياق الأعرض لأدوارها في المجتمع والاحتياجات المجتمعية. وغالباً ما تحتاج المرأة إلى التدريب والتوعية بحقوقها. غير أنه يتعين، في سياقات كثيرة، التصدي أولاً للاحتياجات التعليمية الأساسية. فالأمية يمكن أن تشكّل عقبة رئيسية أمام المرأة في التمتع بحقوقها. وحرمان المرأة من الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية بشكل عام، بما في ذلك الخدمات الصحية، يزيد من الصعوبات التي تواجهها لتأكيد حقوقها. وغالباً ما تستطيع المنظمات غير الحكومية القيام بدور هام في تلبية مثل هذه الاحتياجات.

50- وفي حالات أخرى، تتأثر إمكانية التنفيذ الفعّال لحقوق المرأة، حتى عندما تكون هناك التزامات على المستوى السياسي، بسبب الممارسات الدينية والعرفية. فينبغي ألا يتم تنظيم المرأة في عزلة؛ والمرأة والرجل بحاجة إلى العمل معاً لإعمال حقوق المرأة وتغيير العلاقات بين الجنسين، وقد يحتاج الرجل أيضاً إلى الدعم والتدريب.

51- ويمكن استخدام جمع المعلومات عن أدوار المرأة، ونوع العمل الذي تقوم به، وعن وصولها إلى الموارد ومراقبتها كأداة تمكينية لتثقيف المرأة ومناصرة حقوقها. ويُعد استخدام وسائل الإعلام في إبراز أدوار المرأة – مثلاً دور المرأة في عمليات الحصاد الرئيسية مثل تدخين الأسماك – استراتيجية أخرى يمكن أن تقدم إسهاماً كبيراً في مجال حقوق المرأة.

52- وغالباً ما تكون **ظروف العمل** في المصايد وفي أنشطة ما بعد الحصاد قاسية وصعبة ذهنياً، وذلك أيضاً بسبب حالة العزلة الجغرافية والاجتماعية عن بقية المجتمع. وعادة لا توجد عقود للعمل النظامي ونظم للضمان الاجتماعي في المصايد الصغيرة الحجم وفي أنشطة ما بعد الحصاد. وهذا يسبب مستويات عالية من انعدام الأمن ومصاعب اقتصادية في أوقات المرض، والحوادث، والشيخوخة. وعندما توجد نظم للمعاشات، فإن الدخول غالباً ما تكون أدنى من أن توفر حياة كريمة.

53- وحتى عندما تتوفر مرافق التعليم والرعاية الصحية في بلد ما، فإنه يصعب الوصول إليها دائماً من جانب مجتمعات الصيد المنعزلة جغرافياً. وفضلاً عن هذا قد يتم إخراج الأطفال من المدارس للمساعدة في الصيد أثناء مواسم الذروة.

54- ودخول العمال عديمي الخبرة الذين شردوا من قطاعات أخرى مثل الزراعة يشكّل مخاطر خاصة نظراً لأنّ الصيد والملاحة يتطلبان مهارات خاصة. وفضلاً عن هذا، نظراً لنفاد الموارد الساحلية، فإن الصيادين يعملون بصورة متزايدة في المياه البعيدة عن السواحل، وأحياناً في قوارب صغيرة وغير مأمونة. ولهذا، يلزم التصدي للسلامة في البحر على جميع المستويات بما في ذلك المستوى الدولي.

55- وتشكل محنة المهاجرين، وأغلبيتهم من العمال غير الشرعيين، مصدر قلق كبير. وعادة ما يشكل هؤلاء العمال جانباً كبيراً من قوة العمل ذات الأجور المتدنية ولا يشملهم دعم الرعاية الاجتماعية وكثيراً ما تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم بصورة جسيمة.

56- وأوصى الفريق بأنه ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية إعطاء الأولوية لتأمين ظروف عمل وظروف معيشية كريمة في المصايد الصغيرة الحجم والتأكد من تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما اتفاقية العمل في صيد الأسماك لعام 2007 (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188). وأُقترح أيضاً تحليل ظروف العمل في كل بلد ووضع أهداف دنيا يمكن أن تخضع للرصد والإبلاغ بشكل منظم.

57- وعموماً، فإن الاعتراف **بحقوق السكان الأصليين** أحرز تقدماً، خاصة من حيث الصكوك القانونية الدولية. ومن أهم هذه الصكوك الدولية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007 والاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لعام 1989 (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169).

58- والتقدم المحرز في الصكوك القانونية الدولية لم يقابله من الناحية العملية اعتراف فعّال بحقوق الشعوب الأصلية من جانب الحكومات والمجتمع في كثير من بلدان العالم. وعند استعراض الموقف، من الضروري التمييز بين قضايا الشعوب الأصلية وتلك التي تتعلق بالأقليات العرقية. فمع الاعتراف بأنها قد تواجه الكثير من المشاكل المشتركة، إلاّ أن وضعها يختلف في الصكوك القانونية الدولية ولذلك تطبق استراتيجيات عمل مختلفة لتأمين حقوقها.

59- والسكان الأصليون الذين يعتمدون في معيشتهم على الصيد هم الأكثر تعرضاً للتدخل الخارجي بسبب اعتمادهم الثقافي والاجتماعي والديني الخاص على الأرض التقليدية (أرض الأجداد) وعلى قاعدة الموارد. وغالباً ما يتعرض هؤلاء السكان الأصليون للتهديد من جانب صيادين آخرين يحاولون كملجأ أخير الحصول على مصدر للعيش من مناطق الصيد الخاصة بالسكان الأصليين.

60- وأوصت مجموعة العمل بنهج ذي شقين: (1) كفاح صارم ومستمر للاعتراف بحقوق مجتمعات الصيد الأصلية في أقاليمها وأراضيها ومياهها (وحقوقها في الصيد) في النظام القضائي؛ (2) وتعبئة سياسية مستمرة لزيادة الوعي الاجتماعي والتأثير على القرارات السياسية على جميع المستويات. وفي هاتين العمليتين، أوصى الفريق العامل بضرورة أن يحتل السكان الأصليون مقعد القيادة وضرورة قيام المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والجماعات الأخرى ذات المصلحة بدور مساند.

61- وعادة ما يتطلب ***إيجاد وتعزيز الحكم الديموقراطي*** ومجال للسياسات بالنسبة لممثلي مجتمعات الصيد (بما في ذلك المرأة) قراراً سياسياً يؤدي إلى التشريع المطلوب وهياكل التنفيذ الملائمة مثل اللجان الاستشارية في مجال السياسات الخاصة بالمصايد، أو وحدات لإدارة الشواطئ. وينبغي أن تكون العملية منطلقة من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة.

62- وسُلط الضوء على أهمية الشفافية والمساءلة في الحكم. وإسماع الصوت لا يكفي، إذا كانت الأصوات التي يرفعها أحد الممثلين لا تجد تعبيراً ملائماً في عملية صنع القرار. وكان هناك تأكيد على أهمية بناء قدرة المجتمع وقادته وممثليه. وفي هذا السياق، سُلط الضوء على الدور الهام الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تقديم المعلومات على سبيل المثال للحكومة بشأن ما يحدث على أرض الواقع. وتم التأكيد أيضاً على دور وسائط الإعلام في زيادة الوعي عن الحالة السائدة في المصايد الصغيرة الحجم.

63- وهناك **مشاكل متزايدة تنشأ مع اعتقال واحتجاز صغار الصيادين الذين يقومون بالصيد عبر الحدود.** وذُكرت عدة أمثلة من إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى. والمناسبات التي أدت إلى احتجاز صغار الصيادين تتفاوت في طبيعتها. فمن الممكن حدوث حالات عبور غير مقصودة بسبب ظروف الطقس غير المواتية أو تعطل المحرك أو الجهل بالبيانات الجغرافية للحدود. غير أن حالات التجاوز غالباً ما تكون متعمدة وتتم لأسباب مختلفة من بينها تعقب الأرصدة السمكية أثناء هجرتها، والسعي لدخول مناطق الصيد التاريخية، والبحث عن مناطق صيد أفضل نظراً لنفاد

الموارد المحلية، والسعي للاستفادة من أسواق أفضل للأسماك أو لوازم أرخص، وكذلك بسبب أنشطة غير قانونية مختلفة (التهريب، والهجرة غير الشرعية، وغير ذلك).

64- وتتناول المادة 73 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إنفاذ قوانين ولوائح الدولة الساحلية في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وفي حين أن إنفاذ القوانين يتطلب الردع، فإنّ الفقرتين 2 و3 من المادة 73 تطالبان الدول بالإفراج فوراً عن السفن المحتجزة وعن أطقمها بمجرد معرفة الأسباب المعقولة أو اعتبارات الأمن الأخرى. وقد لا يكون السجن من بين العقوبات التي توقع في حالات انتهاك قوانين ولوائح المصايد في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وفي حالة عدم وجود اتفاقات مخالفة لذلك، لا يتم توقيع أي شكل من أشكال العقاب البدني. ويتم إرسال معلومات عاجلة إلى دولة العلم عن السفينة والعقوبات. ولاحظت مجموعة العمل أن هذه الأحكام الخاصة باتفاقية قانون البحار نادراً ما يتم الالتزام بها. فأطقم الصيد يودعون في السجن وغالباً ما يتم إبلاغ دولة العلم وأسرهم بعد تأخير طويل.

65- وكان هناك اعتراف بأنه قد يصعب أحياناً على المكلفين بإنفاذ القوانين معرفة السبب الفعلي لانتهاكات صغار الصيادين للحدود، ولكن كان هناك عموماً تشجيع على اتباع نهج أفضل تجاه الانتهاكات. وتشجع الدول التي تتعرض لانتهاك متكررة لحدودها من جانب صغار الصيادين على إنشاء هيئات مشتركة من كلتا الدولتين تكون أكثر معرفة وقادرة على معالجة الانتهاكات بصورة أكثر حكمة وسرعة. وكانت هناك أمثلة عن حلقات عمل تشاورية فيما بين خفر السواحل من مختلف البلدان أدت في النهاية إلى توقيع اتفاقات ثنائية وإنشاء "خط ساخن" للاتصال. وقد أثبتت حلقات العمل هذه أنها مفيدة لكافة الأطراف المعنية. والمعروف أنّ الترتيبات غير الرسمية التي تتخذها منظمات غير حكومية أو منظمات الصيادين في كلا الجانبين كانت ناجحة في الإفراج عن الصيادين المعتقلين.

66- وأوصى الفريق العامل بأن تتبع الحكومات أحكام المادة 73 من اتفاقية قانون البحار نصاً وروحاً، وإقامة آليات لتوفير معلومات سريعة عن حالات الاعتقال والاحتجاز لأسر المحتجزين؛ وإقامة هياكل على مستويات أدنى لغرض الاتصال المباشر بين الدول واتخاذ تدابير لإيجاد ألفة بين المسؤولين على جانبي الحدود للحدّ من احتمالات المعاملة الظالمة؛ واتخاذ تدابير طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية لتجاوز الحدود، بما في ذلك توعية مقرري السياسات، وإيجاد إدارة أفضل للمصايد، وعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تسمح بالعبور المنظم للحدود؛ وتسهيل إقامة آليات إقليمية ومتعددة الأطراف من جانب وكالات مثل منظمة الأغذية والزراعة وهيئات المصايد الإقليمية.

الطريق نحو المستقبل

67- قدّمت حلقة النقاش التي ضمت عددا من أصحاب الشأن نظرة عامة عن المؤتمر كما قدّم آراءً عن الطريق نحو المستقبل. وكان الاتجاه العام لأعضاء حلقة النقاش هو أنّ المصايد الصغيرة الحجم تعرضت للإهمال لفترات طويلة وأنه يلزم بذل المزيد من الجهود الوطنية والدولية للاعتراف بتقاليدهم وقيمهم وأدوارهم المجتمعية وحمايتها ودعم المكانة

التي تستحقها في التنمية نظراً لأنّ هذه المصايد هي التي ساهمت بدرجة أكبر في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

68- وتم تحديد مجالات مختلفة لأولوية العمل على **المستوى الوطني** بما في ذلك اعتماد إطار حقوق الإنسان من أجل التنمية الاجتماعية، وتمكين المنظمات المجتمعية، وإعطاء مزيد من السلطة للمرأة في صنع القرار؛ ودعم الإدارة المشتركة المرنة التي تراعي المعارف التقليدية وتشريع حقوق مجتمعات المصايد الصغيرة الحجم في موارد الصيد وفي الأراضي؛ وتشجيع الوصول إلى الأسواق عن طريق المناولة والتسويق المحسّن بعد الحصاد وتحسين فرص الحصول على الائتمانات؛ ودعم سُبل معيشة مستدامة ومتنوعة إن لم تكن بديلة؛ والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والاهتمام ببناء القدرات والربط الشبكي.

69- وعلى **المستوى الدولي**، كانت هناك مطالبة بصك دولي للمصايد الصغيرة الحجم. وهذا يمكن أن يكون على شكل فصل خاص عن المصايد الصغيرة الحجم في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد أو خطة عمل دولية أو خطوط توجيهية دولية. وكانت هناك أيضاً مطالبة بوضع برنامج عالمي مُخصص للمصايد الصغيرة الحجم تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة التي ستسترشد بلجنة مصايد الأسماك، أو إنشاء لجنة فرعية خاصة معنية بالمصايد الصغيرة الحجم إذا رغب الأعضاء في ذلك.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة للمنظمة

70- بالإضافة إلى المؤتمر العالمي، كانت هناك عدة أنشطة هامة أخرى قامت بها منظمة الأغذية والزراعة دعماً للمصايد الصغيرة الحجم المستدامة. وكان من بين هذه الأنشطة وضع برنامج عالمي وبرنامج إقليمي لإفريقيا عن المصايد وتربية الأحياء المائية لأغراض التمويل الخارجي. ويعطى كلا البرنامجين الأولوية لدعم المصايد الصغيرة الحجم من أجل تحسين مساهمتها في الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق ممارسات مستدامة في إطار نهج للنظام الإيكولوجي. وتقوم المنظمة أيضاً بتوسيع تعاونها مع شركاء إقليميين ودوليين لتأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة. فهي تتعاون مع مركز الأسماك العالمي، ومع برنامج الأسماك التابع للبنك الدولي في عدد من الأنشطة من بينها وضع خطوط توجيهية للتقييم المتكامل للمصايد الصغيرة الحجم وإجراء استعراض عالمي للمساهمات التي تقدمها كل من المصايد الصغيرة الحجم والمصايد الكبيرة الحجم في طائفة من المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية بما في ذلك عمالة الرجل والمرأة. وتقيم المنظمة تعاوناً منذ وقت طويل مع منظمة العمل الدولية بشأن ظروف العمل في المصايد بما في ذلك السلامة في البحار، وبدأت في التعاون لإعداد مواد توجيهية عن السياسات والممارسات فيما يتعلق بعمالة الأطفال في المصايد وتربية الأحياء المائية. وأعدت المنظمة أيضاً موضوعاً خاصاً عن المصايد الصغيرة الحجم في موقعها الشبكي عن المصايد وتربية الأحياء المائية.

الإجراء المقترح أن تقوم به اللجنة

71- اللجنة مدعوة إلى استعراض نتائج المؤتمر العالمي المعني بالمصايد الصغيرة الحجم وتقديم توجيهاتها بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لتأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة وتحسين مساهماتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.